

Pierre Bourdieu

Sur l'État: Cours au Collège de France, 1989-1992

Edition établie par Patrick Champagne [et al.]

(Paris: Seuil, 2012). 656 p. (Cours et travaux)

حول الدولة

فيصل درّاج (*)

ناقد أدبي.

أفكار بورديو، التي تدعو إلى التحرر
الإنساني وتوحي باستحالة تحققها.

- ١ -

في كتابه نبالة الدولة الصادر عام ١٩٨٩، درس عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو تاريخ تشكّل الدولة الحديثة في فرنسا، الذي تأسس على حيّزة المعرفة، بديلاً عن السيطرة السلالية القائمة على «القوة المباشرة». استكمل بورديو موضوعه في محاضراته في الـ «كوليج دو فرانس» بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢، التي جُمعت ونُشرت هذا العام في كتاب ضخم، يعيد شرح أفكار المؤلف عن الدولة، التي تعود إلى منتصف ستينيات القرن الماضي.

وإذا كان في أهمية الكتاب، كما في تميّز بورديو بعامة، ما يفرض الإشارة إليه، فإن اتساع الموضوع يملّي بدوره مقاربة محددة تدور، بشكل عام، حول نقاط ثلاث: معنى الدولة، الحوار الصريح والمضمر بين عالم الاجتماع الفرنسي وعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، الذي استند الأول إلى أفكاره وقام بتطويرها، والنقد الذي يمكن أن تثيره

- ٢ -

تتعيّن الدولة عند بورديو بالاحتكام المشروع إلى العنف المادي والرمزي معاً، مطوّراً تصوّر الشهير لماكس فيبر الذي أقام الدولة على «الاحتكار الشرعي للعنف»، ومؤكداً أن حيّزة العنف الرمزي شرط لممارسة العنف المادي وتملّكه. لهذا يقول: «الأساس بالنسبة إلى هورأس المال الرمزي» (ص ١٤)، معتبراً الدولة حاضنة كبرى للمواضيع والوسائل الرمزية، لا تسوس البشر بالقوة العارية المباشرة، بل عن طريق شيء يشبه الاقتناع العفوي، ذلك أن الدولة، التي أنجزت بناءها بشكل حقيقي، لا تلجأ إلى القوة إلا في حالات ضرورية. يأخذ العنف الرمزي، في الحالة هذه، مكان العنف المادي، ويقنع البشر، أو المواطنين، بأن ممارسات الدولة امتداد لإرادة المجتمع، وأن ما تقول به تعبير عن رغبة جماعية.

تكوينها، ناظراً، على المستوى المفهومي، إلى بناء نظرية اجتماعية عن تطور الدولة.

رأى بورديو أن الفئات الاجتماعية راكمت، في طور من مسارها، «رؤوس أموال» متعددة، منها رأس المال العسكري، الذي سمح لفئة محددة، لأسباب مختلفة، بامتلاك السلطة السياسية، عن طريق القوة وحقق، تالياً، احتكار رأس المال العسكري، مقصياً الفئات الأخرى وقواها العسكرية. كان على الفئة الغالبة أن تحجب «القوة العارية» بمظاهر شرعية، تجعلها مقبولة من الجميع وتفصل، عن طريق القوة الرمزية، بين شرعيتها الراهنة والأسباب «الأولى» التي أفضت إليها، كي تبدو شرعية عادية، صادرة عن واقع عادي، بعيد عن التسلط والإكراه. أما هذه الشرعية السلطوية العادية، التي لها مسار لا يختلف عن مسار الوعي الديني والطقوس المرتبطة به، فعثرت على تمثيلاتها في: الألوان، والأزياء، والأوراق والأختام...، وفي أجهزة الدولة التي تبدو، في حلتها الرمزية، أدوات لخدمة المجتمع، قبل أن تكون تعبيراً عن سلطة الدولة.

يؤكد بورديو، بلا توقف، فاعلية الرمز السلطوي، الذي يساوي بين الدولة والعاملين في أجهزتها، بدءاً من الجندي إلى محصل الضرائب، ومن الأخير إلى رجل البوليس، الذي يعلن لباسه عن وظيفته. ذلك أن رأس المال الرمزي، الذي تتجلى الدولة فيه، يحول موظفيها إلى مقولات رمزية مكتفية بذاتها؛ فمعنى الجندي من لباسه، بقدر ما تأتي قيمة القاضي من المكان الذي يعمل فيه. والأساسي في هذا كله ماثل في بُعدين: إن حجب مصادر الدولة الأولى، عن طريق الرموز، هو الذي يمدّها بالشرعية،

بل إن البشر لا يأتَمرون بأوامر الدولة إلا لأنها تلبي حاجاتهم، فهي قائمة في وعيهم وخياراتهم وقناعاتهم، اعتماداً على بنى معرفية، أو بنى تعليمية، توحد بين ما تريده الدولة وما يريده الخاضعون لها.

تتأسس الدولة، عند بورديو، على «فكر الدولة»، المترجم في عنف رمزي يترسب في عقول البشر، وفي أرواحهم أيضاً، من دون أن ينتبهوا إلى ذلك أو يدركوه، أي بجهل كامل بالأسباب التي تملي عليهم ممارساتهم. يتلامح في نظرية بورديو أشياء من أطروحات الفيلسوف الفرنسي ألتوسير عن «الدولة وأجهزة الدولة الأيديولوجية»، وإن كان الأول يأخذ على الثاني «مثاليته»، ذلك أن بورديو، رغم حديثه عن «جهل الخاضعين»، لا يرى في شرعية الدولة معطى نهائياً، فهي ناقصة دائماً وعرضة للاهتزاز، وسيرورة من الصراعات تمنع عنها أن تأخذ شكلاً أخيراً. فوفقاً لعلم الاجتماع، فإن فئات المجتمع تخوض صراعاً مستمراً من أجل مصالحها وتأمين حقوقها، مؤسسة علاقة جديدة بين المجتمع والدولة. وبسبب هذا الصراع تعمل الدولة، بلا توقف، على تأمين السيطرة الرمزية التي تأسست عليها، الأمر الذي يجعل من الصراع محركاً لتاريخ المجتمع والدولة في آن.

في السعي إلى إيضاح معنى «فكر الدولة»، يطالب بورديو بالعودة إلى التاريخ (ص ٣٠) الذي أنتجها، متوقفاً أمام أشكال التراكم البدائية، التي تتضمن ما هو اقتصادي، وتحيل، في الوقت ذاته، إلى ما يعطيه التمييز والهيبة، أي إلى الأبعاد الرمزية التي تمد القوة الاقتصادية بقوة أخرى، أكثر نفاذاً وإقناعاً. وقد تطلع هذا العمل النظري إلى شرح «تكوّن الدولة»، أو

الموظف الحكومي المحترف العارف بقوانين الدولة، والمتكئ على كفاءته وتعليمه المدرسي، والذي تنزع عنه وظيفته الحكومية صفاته الشخصية وتعيّن «موظفاً كفواً» لا غير.

خلافًا للشكل القديم للدولة، القائم على سلالات العائلات الكبيرة، جاء شكل جديد قوامه «الموظفون المحترفون»، الذين يستمدون امتيازهم من «الكفاءة الشخصية» ويسعون، في الوقت نفسه، إلى استعادة الامتيازات التي كان النظام الوراثي القديم يؤمنها. وعلى الرغم من الاختلاف بين شكلي الدولة، الذي صدر عن تاريخ قابل للتحديد، فإن في سعي «الموظفين المحترفين»، الذين يشكلون العمود الفقري للدولة، ما يفضي إلى نتائج ثلاث: إن «الصالح العام»، أو الفضاء المجتمعي الكوني، الذي تقول به الدولة الحديثة، ليس موضوعياً، ما دام محاصراً بفئة متميزة تضع مصالحها الذاتية فوق الصالح العام، وإن طموح النخبة المتعلمة، العاملة في الدولة، «عابر للتاريخ»، إن صح القول، لأنه يجمع بين وقائع حديثة ومعطيات قديمة. أما النتيجة الثالثة، فتكشف عن ارتباط «المثقف» الوثيق بالدولة، التي تعطيه امتيازاته، وتوحي بأن كفاءته لها شكل «طبيعي»، صادر عن كفاءة في العمل لا أكثر.

- ٣ -

يشير بورديو من مطلع كتابه إلى استعداده تعريف ماكس فيبر للدولة وعمله على تصحيحه وتجاوزه، حال ماركس الذي اعتمد جدل هيغل المثالي، وأرساه على قواعد مادية، كما لو كان عالم الاجتماع الفرنسي يكمل ما كان ناقصاً، أو مبتوراً؛ ذلك أن فيبر قال بالتعريف ولم يطبقه، كما يقول، فلا يمكن للعنف المشروع، أو الشرعي، أن

وإن التطابق بين الدولة والعاملين فيها، عن طريق المظاهر الرمزية، هو الذي يمدّها بالقوة ويؤمن لها الاستمرار. تحجب الدولة، في الحالين، العنف المادي، العياني المباشر المنقطع عن الإقناع، بالعنف الرمزي، الذي يتشبّع به المواطنون ويتقبّلونه، بطوعية أقرب إلى الاستسلام والغفلة.

وإذا كان في العودة إلى التاريخ الذي أنتج الدولة ما يفصح عن احتكار «رأس المال العسكري»، فإن فيه ما يضيء تشكّل المجالات المختلفة لـ «رأس المال الرمزي»، التي أسبغ عليها تاريخها، ظاهرياً، ملامح «الاستقلال الذاتي»، حال الدين والحقوق والعلوم والفنون المختلفة،... فبعد توطّد احتكار العنف الشرعي، في مرحلته الأولى كانت الدولة، وفقاً لبورديو، مجالاً للمواجهة بين قوتين اجتماعيتين مختلفتين، أسست إحدهما استمرارية سيطرتها على المبدأ السلاطي للملك وسطوة والعائلات الممتدة والكبيرة، وعملت الأخرى، وهي قوة صاعدة، حديثة، على تأمين سيطرتها عن طريق التعليم واحتياز المعرفة والجهاز المدرسي،... فقد عرفت فرنسا، ومنذ القرن الثاني عشر، هذا الصراع، الذي شكّل عنصراً حاسماً في تشكّل الدولة وتطورها. ففي مواجهة «نبالة السيف» جاءت «نبالة الرداء»، إن صح القول، التي عُنيّت بالكفاءة المدرسية، وبالقِيم والوسائل اللازمة المرتبطة بها، متطلعة إلى دولة ترعى «الصالح العام» وتعيّن ذاتها مرجعاً محايداً، يدافع عن مصالحه، وهو يدافع عن مصالح المجتمع بأسره قائلاً، للمرة الأولى في تاريخ فرنسا، بمصلحة كونية، تساوي بين المواطنين وتعاملهم بمعايير التنافس والكفاءة والقدرات الفردية المتنافسة. صدرت عن هذا الوضع صورة

به الدولة (ص ٤٠٧)، في تأمين حماية المواطنين وحقوقهم المختلفة والإشراف على المرافق العامة...

- ٤ -

على الرغم من الجهد الهائل، الذي بذله بورديو في دراسته للدولة ومؤسساتها، ومن حديثه المستمر عن الصراع و«الشرعية البديلة»، يظل خطابه مسكوناً بالمفارقة، ذلك أنه يتحدث عن التحرر الإنساني و«يعلق» شروطه، ويدفعه إلى أفق مغلق لا يمكن تجاوزه؛ ففي حديثه ما يقرّر أن أفراد المجتمع ينصاعون لأوامر «غامضة» مجهولون مصدرها، مقترّباً من فرضية «العبودية الطوعية». بل إن في خطابه، وهو يقرّر ديمومة السيطرة، ما يُشعر بأن الخاضعين «يستبطنون» خضوعهم، كما لو كانت الدولة تنتج السيطرة والخاضعين لها معاً، وكان المواطنون ينتسبون، طوعياً، إلى النظام الاجتماعي الذي يخضعهم. يتراءى في الحاليين، نظام اجتماعي يُخضع بشراً مستسلمين لسيطرته، أو بشراً تجذبهم طبيعتهم إلى الخضوع ويقبلون به.

والتساؤلات هي: من أين تأتي مقاومة النظام القائم إذا كان قادراً على إخضاع المواطنين وإقناعهم به؟ وما هي ضرورة تحليل الدولة وتاريخها وآلياتها، إن كان التحليل لا يفضي إلى نظرية في السياسة عن السلطة و«المتصارعين» معها؟ وإذا كانت شرعية الدولة قلقة ولا تتحقق كاملة، فما هي الأسباب التي تمنعها من التحقق الكامل؟ يأتي الجواب، ربما، من نظرية بورديو عن الدولة القائمة على «الجهاز المدرسي» الذي يعطي «الوعي المدرسي»، أو الوعي الذي تشكّله المدرسة، قوة هائلة، ويفترض، تالياً، أن

يكون فاعلاً من دون اقتناع جماعي، مرجعه «احتكار العنف الرمزي»، الذي هو وجه آخر من وجوه «العنف المادي». بيد أن الفرق بين فيبر وبورديو يظهر أكثر وضوحاً، في علاقة كل منهما بمفهوم «الشرعية». فبالنسبة إلى الأول، فإن الشرعية معطى أساسي في الحياة الاجتماعية، تتوزع على أنماط متميزة: التقليدي، الكريزماتي (المتمتع بالجادبية)، والقائم على القانوني - العقلاني. تبدو الشرعية هذه في أنماطها الثلاثة ثابتة مستقرة، كما لو كانت مشتقة من المفاهيم التي تحيل إليها، في حين أن الشرعية في منظور بورديو قلقة متغيرة، وتنتزع شيئاً فشيئاً، وتظل ناقصة، بسبب الصراع بين الدولة والقوى الاجتماعية. وواقع الأمر أن في منظور بورديو ما يقول بشرعيتين: شرعية مسيطرة لا تتحقق أبداً بشكل كلي، وشرعية بديلة تنقض الأولى وتواجهها، محاولة أن تقدّم اقتراحاً جديداً عن المجتمع والدولة، أي اقتراح القوى الاجتماعية التي لا ترى في الدولة ممثلاً «عادلاً» لها.

مهما يكن النقص الذي أخذه بورديو على ماكس فيبر، كما محاولته النظرية في تجاوزه، فإن مشروعه لم يكن ممكناً من دون اتكائه على أفكار فيبر التي استقى منها مفاهيم: احتكار العنف المشروع، والبيروقراطية أو ما يساويها من «موظفين محترفين»، ومفهوم كونية الدولة، أو شموليتها، إضافة إلى السجال، الصريح والمضمر، بينهما، الذي استنفر إمكانيات الباحث وحدّد اتجاهاتها. أكثر من ذلك إن مجهود بورديو في تصحيح ماكس فيبر وتجاوزه، كما تشديده المستمر على الصراع بين الدولة والقوى المقاومة لها، هو الذي دفعه إلى إغفال الدور الإيجابي الذي تقوم

قراءة نظريات كبيرة ونقدها، أو محاولة «تصحيحها»؛ فقد اتكأ بورديو على دراسات ماكس فيبر، وأضاف إليها مقولات ماركس عن الصراع الاجتماعي، واستعان بأفكار التوسير عن الأيديولوجيا وأجهزة الدولة الأيديولوجية... ومع أن في خطابه ما ينقد «المتقنين»، الذين تحاول امتيازاتهم تجسير المسافة بين أزمنة «الامتيازات» المختلفة، فقد بدا هذا «المتمرّد الكبير»، في العلم والسياسة معاً، مثقفاً بدوره، وإن كان مثقفاً من نوع خاص!! □

وعى التحرر يحتاج إلى «مدرسة بديلة». تبدو المدرسة في الحالين، قوة حاسمة في بناء الدول و«تصحيحها» بعيداً عن قضايا الحياة المادية المختلفة، الاقتصادية منها والاجتماعية. ولهذا كان بورديو مهجوساً بالعلاقة بين الثقافة والسياسة، من دون أن يجرّ سؤال السياسة إلى مواضيع الاقتصاد والحياة اليومية.

في كتاب بورديو حول الدولة ما يقترح السؤال التالي: من أين تأتي النظريات الاجتماعية الكبيرة؟ والجواب يأتي من

صدر حديثاً

الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي

إشراف: محمد جمال باروت



مركز دراسات الوحدة العربية

الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي

مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت
مقدمة: محمد جمال باروت

إشراف: محمد جمال باروت

يسهم هذا الكتاب، أو الموسوعة الوسيطة، في دراسة الحركة القومية العربية الحديثة، من خلال شكل الحركات والأحزاب التي أطرت تلك الحركة؛ وفي ذلك ينتمي هذا المساق البحثي، بمعناه الضيق، إلى مساق تاريخ الأحزاب السياسية في علم السياسة، التي هي مثل كل علم يتضمن تاريخ اختصاصها. وبفعل تعقّد ظاهرة الحزب السياسي في تجارب الدول النامية عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً، بالنسبة إلى نظيرها في الدول الغربية، وامتزاج ظاهرة الحركة الاجتماعية في الوطن العربي بظاهرة الحركة الحزبية، فإن هذا المساق، وإن انحصر في تاريخ الأحزاب والحركات، يتأسس على خلفية شاملة في فهم تشكّل وتطوّر التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والجيو - سياسي الوطني والقومي للوطن العربي، وهو ما يفرض مقاربات مركّبة تصبّ في إطار التعامل مع العلوم الاجتماعية كوحدة متكاملة.

يتألّف هذا الكتاب من خمسة أقسام متكاملة: الأول، يبحث في المقومات السياسية والتنظيمية للعمل القومي، ويمكن وصفه بالطور الجمعياتي؛ والثاني، يبحث في خريطة الحركات القومية العربية الأم على المستويين الكلي والتفصيلي؛ والثالث، يبحث في القضايا القومية العربية في فكر وممارسات التيارات السياسية الوطنية حسب الأقاليم الكبرى للوطن العربي؛ والرابع، يبحث في المنظمات والاتحادات والمؤتمرات القومية الشعبية العربية؛ أما الخامس، فيبحث في اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي.

١١٥٢ صفحة

الثمن: ٣٨ دولاراً

أو ما يعادلها